

موقع الحریم الخاص فی العلاقة الزوجية فی خصوص تزاممه مع الحقوق الزوجية بالتأکید علی تعزيز الأسرة

کبرى پور عبدالله / سمانه جیل زاده

المقتطف

يحتل الحریم الخاص اليوم بأهمية وموقع خاص ويعتبر أصلاً جذرياً وأخلاقياً. حتى أنه يمكن إدراجه في عداد أهمّ مواضيع حقوق الإنسان. وكذلك هذا الحقّ معتبر في إطار الأسرة باعتبارها أهمّ مؤسسة اجتماعية كما هو معتبر في العلاقة بين الزوجين. فإطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، يتصدى هذا المقال للإجابة عن هذه الأسئلة الأساسية وهي: بناء على اختصاصات الأسرة فما هو موقع هذا الحق في العلاقة بين الزوجين؟ ما هي المصاديق التي يمكن اعتبارها من هذا الحق في نطاق العلاقة بين الزوجين؟ إن تزامم بعض مصاديق هذا الحق مع بعض الحقوق الزوجية فما هو الحل، ولأيهما الرجحان؟ تثبت هذه الدراسة عبر التدقيق في مفهوم الحریم الخاص والتحقيق في أدلته ودراسة مصاديق هذا الحریم في العلاقة بين الزوجين والتدقيق في مواطن تزاممه مع بعض الحقوق الزوجية أن الأصل في الحياة الزوجية هو مراعاة الحریم الخاص، ولكن قد يضيق نطاق هذه الحقوق أو تنتفي وفقاً لمقتضيات الأسرة. إذن في مواطن التزامم، مصلحة تعزيز الأسرة هي المعيار الحاسم في كشف الراجح والمقدّم من حقوق الحریم الخاص أو غيرها من الحقوق الزوجية.

المفردات الاساسيه

الحریم الخاص، علاقة الزوجين، تعزيز الأسرة، التزامم، الحقوق الزوجية

حكم التطبيق "الامتناع بالاختیار لاينافی الاختیار" فی فقه الاسره

منير حق خواه

المقتطف

لايرفع عن المكلف العقاب المترتب على مخالفة الشارع إذا اضطرَّ إلى عصيان أوامر الشارع ونواهيه نتيجة سوء الاختيار، إذ يعتبر عمله اختيارياً، فيترتب عليه الآثار القانونية والجزائية المناسبة للعمل. يعتبر هذا الأصل المسمى بأصل «الامتناع بالاختيار لاينافی الاختيار» في الكتب الفقهية والأصولية والكلامية، أصلاً عقلياً يقع مقام كبرى القضية في استنتاج بعض المباني والأحكام الفقهية و يفيد في مجال فرائض المكلفين كثيراً. تتناول هذه المقالة دراسة فحوى هذا الأصل وصلته ببعض الأصول الفقهية بالاعتماد على المصادر الكلامية و الاصولية و الفقهية القانونية بغية لفت الأنظار إلى آلية هذا الأصل في رفع مستوى القوانين الخاصة بالأسرة، كما تبين توفيق هذا الأصل في رفع المشاكل الناتجة عن الاستتكاف من أداء المسؤولية تجاه الأسرة (واجبات الزوجين - واجبات الأبوين) بتحليل حالات تطبيق الأصل في مجال الأسرة.

المفردات الاساسيه

سوء الاختيار، الامتناع، الأبوين، الزوج، الزوجة، الاضطرار، غيرالمقدور

النكات الضرورية في تغيير السياسات التشريعية السكانية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

سيد محمد مهدي غمامي / حسين عزيزي

المقتطف

عدد السكان هي واحدة من القضايا التي تهم المخططين وصانعي السياسات في كل مجتمع. في الوقت الحاضر، فإن عدد سكان ليس فقط باعتبارها قضية واحدة ولكن هذا أمر واسعة و معقدة من الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي يجب أن ينظر إليه من جميع جوانبها بطريقة شاملة ودقيقة. المشكلة الديموغرافية إيران ليست فقط في خفض معدل النمو بل أيضا توزيع السكان وكثافة بعض المناطق والمدن هناك ونحن ندعى هذه المسألة أن السبب الرئيسي في خفض معدل النمو السكاني في إيران. فلذا ينبغي أن تكون اهتماما كثيرا بهذه الامر في السياسات. في هذه الاثناء، أهمية السياسة التشريعية غير المباشرة المتعلقة بالسكان هي أكثر من السياسات المباشرة؛ ولكن لا يهتم بهذا الامر. كل من هذه السياسات يجب أن يتم مع التركيز على اصول التناسب و الإقليمية. في الواقع، وفقا للموارد المالية المحدودة للحكومة وعلى ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لزيادة عدد السكان، ما ينبغي أن تكون موضع اهتمام المشرعين والسياسيين، كان الانتباه إلى الآثار المترتبة على التنظيم العام. هكذا يزيد معدل نجاح هذه السياسات، و بالإضافة إلى ذلك، سوف يساعد أيضا في زيادة توزيع متوازن ومتناسبة.

المفردات الاساسيه

عدد السكان، السياسات السكانية، الخلل السكاني، معدل النمو، الإقليمية.

التمييز الإيجابى للمرأة، مع التركيز على حقوقها المدنية

محمد جواد جاويد / عباس اشرفى / عصمت شاهمرادى

المقتطف

من الخطيئة الرئيسية المحرزة فى مجال حقوق المرأة هى مسألة حقوقها فى مرض طبيعى اى المحيض ولعلها من فجوات كبيرة فى مجال حقوق الإنسان المعاصرة. لأن جميع الجهود المبذولة لتحسين حقوق للمرأة فى عدم التمييز وتحقيق المساواة مع الرجال ليست على دراية. لان نوع من التمييز بين الرجل والمرأة يمكن أن تكون التكوينية ، وهو الأساس لتعزيز حقوق المرأة خلال الدورة الشهرية اى المحيض، بما فى ذلك الحقوق الطبيعية للمرأة أمر ضرورى للتمييز الإيجابى فى حقوقهم المدنية فى جميع النظم القانونية الحديثة اللازمة. هذه كما اشترنا هى الفرضية الأساسية لهذه المقالة. هذه المقالة، تبين مع أدلة فى علم النفس والتاريخ، والدين، ب ان أفضل وسيلة لتلبية الحقوق الاجتماعية للمرأة، والحماية القانونية للوضع الطبيعى (اى المحيض) فى المجتمع المعاصر، هو تاسيس نوع من التمييز الإيجابى للمرأة.

المفردات الاساسيه

حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، والحقوق المدنية، علم النفس، التمييز الإيجابى، الفقه الإسلامى، والحق الطبيعى .

